د. مليكة جرمولي
أستاذة محاضرة قسم أ
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل
البريد الإلكتروني myma06@yahoo.fr

البريد المهني: malikadjermouli@univ-jijel.dz

محور المشاركة: المحور الثالث حول التهديدات الأمنية بسبب الوضعية اللا أمنية لدى دول الجوار.

عنوان المداخلة: " معضلة تجارة المخدرات على الحدود الجزائرية مع منطقة الساحل"

**المقدمة**

يرتبط استقرار الدولة بما تتخذه من سياسات إزاء ما يواجهها داخليا من مطالب، إلا أن ذلك غير كاف، فما يحدث في دول جوارها ومحيطها الإقليمي لا يمنع من ضرب استقرارها الداخلي وتهديد أمنها. ولهذا تبقى الدولة مطالبة بمتابعة ما يحدث في محيطها الجواري والإقليمي بل وحتى الدولي. ولهذا ما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي من اضطرابات وأزمات والذي سهل من انتشار الجريمة المنظمة بكل أنواعها قد أثر على الجزائر. ومن ضمن هذه الجرائم جريمة الاتجار بالمخدرات التي أخذت من دول الساحل الإفريقي طريقا لها نحو أوروبا ودول أخرى في العالم.

ولذلك السؤال الذي نطرحه هو لماذا وجدت تجارة المخدرات طريقا لها بالضبط في منطقة الساحل الإفريقي ؟

والتساؤلات التي نطرحها بذلك هي:

ما هي الأهمية التي تمثلها منطقة الساحل؟

وما هي الخصوصيات التي تعاني منها والتي جعلتها طريقا للتجارات المحظورة؟

كيف وجدت تجارة المخدرات طريقا لها في المنطقة؟

وهل من مجهودات لمواجهتها؟

وفرضيتنا الأساسية هي: تعتبر تزايد أزمات وتدهور أوضاع المنطقة ومكانتها سببا في اتخاذها طريقا لتجارة المخدرات.

ولدراسة هذا الموضوع استعنا بالمنهج الوصفي لوصف أوضاع المنطقة وعرض أهميتها التي جعلت منها منطقة توتر ومنه طريقا لتجارة المخدرات.

وسنتناول الموضوع خلال المحاور التالية:

أولا: الوضع في منطقة الساحل وأهميتها.

ثانيا: تجارة المخدرات في العالم وفي منطقة الساحل.

ثالثا: جهود الجزائر لمواجهة تجارة المخدرات.

## أولا: الوضع في منطقة الساحل وأهميتها

تعتبر منطقة الساحل ذات أهمية إقليمية ودولية وهو ما أدى إلى جعلها محط اهتمام الدول الكبرى، بل واستفادت من توتر الأوضاع فيها وأزماتها، وهذه التوترات والأزمات استفادت منها التنظيمات الإجرامية بما فيها التنظيمات التي تنشط في تجارة المخدرات.

### أ- أهمية منطقة الساحل الإفريقي

تعود أهمية منطقة الساحل الأهمية التي أصبحت تكتسيها الصحراء حيث لم تعد تعتبر ذاك الفضاء القاحل وإنما أصبحت تشكل مصدرا للثروة الباطنية خاصة الطاقوية من البترول والغاز واليورانيوم. وإن تحولت المنطقة بسبب خصوصياتها إلى منطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة بسبب صعوبة رقابتها والتحكم فيها، وهشاشة وميوعة حدودها.[1] وتمتلك دول الساحل الإفريقي احتياطات نفطية كبيرة، وأصبحت تمثل بديلا لنفط الشرق الأوسط. ويتركز إنتاج النفط في الأساس في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا في مقدمتها، وتمثل الدولة العاشرة في التصنيف العالمي للدول المنتجة للنفط، حيث بلغ إنتاجها سنة 2008 3ملايين برميل يوميا، يضاف لها الجزائر التي تحتل الرتبة الخامسة عشر باحتياط مؤكد يقدر بـ 12 مليار و200 مليون برميل. حيث 70 بالمائة من الاحتياطي الإفريقي بالنسبة لمنظمة الدول المنتجة للنفط OPEC موجود في نيجيريا، والتي لها 189 تريليون متر مكعب احتياط الغاز، إلى جانب ما تملكها دول جوار الساحل الإفريقية من الشمال (ليبيا والجزائر) ووسط لإفريقيا (التشاد والكونغو الديمقراطي) من قدرات نفطية. لذلك الأهمية الإستراتيجية للمنطقة مرتبطة في الأساس بمناطق دول الجوار كنيجيريا والجزائر وليبيا، التي تتقاطع جغرافيتها مع منطقة الساحل. [2]

ما زاد من أهمية المنطقة دخول موريتانيا والنيجر والتشاد ضمن الدول المنتجة للنفط إلى جانب اكتشاف ثروات معدنية من بترول ويورانيوم في المنطقة (حوض تاوديني Bassin de Taoudeni ) مما جعل النظرة للساحل تتغيّر إقليميا ودوليا. [3]

وتمتلك النيجر احتياط كبير للنفط خاصة في منطقة أوجاديم ، ويقدر احتياطها بـ 324 مليون بزميل، لكن يبقى إنتاجها له محدود رغم ذلك . في حين أصبح النفط مصدر الدخل الأول لتشاد.أما السودان فهي إلى جانب كونها منطقة غنية فالبترول هو أول صادراتها . في حين تشكل موريتانيا البلد ذات الموقع الجيوإستراتيجي المتميز برا وبحرا، والذي وصلت فيه التنقيبات إلى اكتشاف البترول فيها منذ سنة 2001، وقدرت إمكانياتها بـ 100 مليون برميل ، مصنفة عالميا سنة 2011 في المرتبة 67، إلى جانب إمكانياتها في الغاز الطبيعي.[4] ويشكل واليورانيوم 68% من صادرات النيجر، والذهب يمثل 70% من تعاملات مالي، إلى جانب الحديد والنحاس في موريتانيا والزنك في بوركينافاسو. ولقد تحوّلت المنطقة بعد أحد ث 11 سبتمبر إلى نقطة عبور مثالية لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة وتحولت لفضاء استراتيجي لمحاربة الإرهاب. وتصبح بذلك أرضية للمبادرات الغربية ومنطقة لتنافس القوى الكبرى (الفرنسية والأمريكية خاصة). [5]

**ب- الوضع في منطقة الساحل الإفريقي**

تتميز منطقة الساحل بعدة ميزات تجعلها منطقة ذات أزمات وما جعل منها مصدرا للتهديد لدول الجوار بما فيها الجزائر، نذكر من هذه الخصائص والميزات:

- **فشل الدولة وضعفها**: حيث أصبحت دول هذه المنطقة ليست قادرة على حماية نفسها كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية. حيث تعاني هذه الدول غياب كبير لمؤسسات الدولة وغير قادرة على تأمين الحاجات الضرورية المعيشية والخدماتية لسكانها. وعدم قدرتها على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي الداخلي، ولها حكومات في الغالب غير شرعية.[6] إلى جانب اتساع مساحتها وقلة الكثافة السكانية فيها حيث قد تصل إلى شخص أو اثنين في الكيلومتر الواحد، مع تمركز السكان فيها جنوبا.[7] تعتبر منطقة الصحراء والساحل منطقة حساسة، تعاني من تفكك القاعدة الأسرية والاجتماعية خاصة مع الانفجار الديمغرافي الذي تعاني منه، وتراجع مصادر الدخل وانخفاضه بالنسبة للشباب، لذلك انتشرت في المنطقة نشاطات اقتصادية إجرامية، وصعّب

الأمور حجم المساحة الخارجة عن سيطرة دول المنطقة، والتي تصل إلى 7 أضعاف مساحة فرنسا،[8]

- **الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية**: حيث تعرف هذه المنطقة الكثير من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية ، وقيام أنظمة دكتاتورية وفاسدة فيها، وعدم احترام حقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأعمال المهددة للأمن والاستقرار. وتعود هذه النزاعات إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج والتي يعود سببها للتحديد العشوائي للحدود من طرف الاستعمار دون النظر إلى ثقافات ولغات مجتمعات منطقة الساحل الإفريقي. ولقد أصبحت المنطقة أكثر المناطق التي تعرف نزاعات وحروب داخلية عرقية وإثنية وقبلية. حيث يرى باري بوزان أن انهيار الدولة أدى إلى ظهور مجموعات كل مجموعة تعتد على نفسها من أجل البقاء والدفاع عن كيانها ووجودها. وهذه الدول تعتبر فاشلة غير تفتقر للكفاءة وتنتشر فيها أنواع الأعمال الإجرامية المضرة لدول الجوار، خاصة بسبب نزوح اللاجئين هربا من معاناتهم. [9]
- **تفشي الإرهاب**: حيث استفاد الإرهاب من الظروف السابقة وهشاشة الوضع في المنطقة من انتشار التجارات المحظورة والنزاعات وعدم الاستقرار والعجز والتخلف والفقر. ما أدى إلى تصاعد العمليات الإرهابية فيها بتمركز القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فيها. والتي تستهدف عملياتها بلدان المنطقة من اعتداءات على قوات أمنها (ما حدث في موريتانيا) أو على قواعدها البترولية (مثل ما حدث في تيقنتورين في جنوب الجزائر) أو اختطاف الرعايا الغربية وطلب الفدية، إلى جانب تورطهم في تهريب والتجارة في المخدرات والأسلحة أو التعامل مع منظمات إجرامية. [10]
- **الاتجار بالبشر والأسلحة**: وتعني تجارة البشر تهريبهم أو تجنيد أشخاص ونقلهم وإيوائهم بالتهديد والقوة عن طريق الاختطاف أو بالحصول منهم على مال مقابل نقلهم (الهجرة غير الشرعية).وتعتبر منطقة الساحل منطقة عبور دولية للمهاجرين غير الشرعيين القادمون من البلدان الإفريقية والصحراء المتجهين نحو أوروبا عبر شمال إفريقيا والبحر المتوسط. حيث بلغ عددهم سنة 2007 حوالي 55 ألف مهاجر، جنى منهم المهربين 150 مليون دولار. يضاف لهذه التجارة تجارة الأسلحة المنتشرة في المنطقة بشكل واسع والتي غذت الصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة في المنطقة ولذلك أصبحت منطقة الساحل جسرا لتهريب الأسلحة إليها أو عبرها نحو دول المنطقة، فحسب تقديرات الأسلحة الخفيفة حسب تقرير المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف فهناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة، حيث 80 بالمائة من الأسلحة مصدرها بؤر التوتر في المنطقة، خاصة الأزمة الليبية التي أدت إلى انتشار مريع للأسلحة في المنطقة. [11]
- **تجارة المخدرات**: تعتبر تجارة المخدرات أكثر تجارة خطرا في المنطقة حيث تعد تهديدا بأمن الدول ومكوناتها من الفرد والمجتمع والدولة. وتوسعت للظروف السابقة التي تعرفها المنطقة وترتبط تنظيماتها بكل التنظيمات الإجرامية الناشطة في العالم ( تنظيمات تبييض الأموال، تجارة الأسلحة، البشر، والجماعات الإرهابية) . [12]

ولهذا سنسلط الضوء على هذه التجارة وتوسعها الذي يشكل الخطر على كل دول العالم والمنطقة على وجه الخصوص.

**ثانيا: تجارة المخدرات في العالم وفي منطقة الساحل**

**أ- ظهور طريق المخدرات في المنطقة**

إن انتشار تجارة المخدرات له جذوره التاريخية في المنطقة، حيث أخذت المخدرات منذ أوائل القرن العشرين تنتقل من المغرب إلى شمال موريتانيا، فكانت تمر عبر منطقة تيريز زمور نحو شمال مالي ثم شمال النيجر، وفي منطقة أجاديز تتخذ طريقين الأول شمالا نحو ليبيا ومنه نحو البلقان لتنتشر في مختلف

أنحاء أوروبا( مع وجود طريق فرعي بين ليبيا ومصر والشرق الأوسط). والطريق الثاني يواصل شرقا عبر التشاد والسودان والبحر الأحمر إلى سوق الخليج والشرق الأوسط. ولقد بلغت كمية المخدرات التي بلغت عنها النيجر ما يفوق 5 أطنان والتي تم ضبطها ما بين أفريل 2006 وأفريل 2007 بقيمة تفوق 7 ملايين دولار. وأكدت المخابرات الموريتانية أنه في نهاية القرن العشرين أن 3/1 أي ما يزيد عن 300 طن من الإنتاج المغربي على الأقل مر عبر طريق الساحل. ولا توجد تقديرات موثوق فيها في الوقت الحالي للكميات التي تعبر هذا الطريق. [13] وتعتبر هذه التجارة من النتائج السلبية للعولمة التي فتحت الطريق للتجارة الحرّة والتنمية الاقتصادية والتي أعطت الفرصة للجريمة وللفواعل غير الدولة لتنمية أموالها وتعزيز مكانتها عن طريق التسويق غير الشرعي القائم أو الذي خلقته بنفسها.[14]

**ب- تجارة المخدرات العابرة للقارات وعلاقتها بمنطقة الساحل**

تغيرت خريطة استهلاك المخدرات ومنه تغيرت اتجاهاتها وبذلك الطريق الذي كانت تتخذه تجارتها.

فحسب تقرير أعدّه الجهاز الدولي لمراقبة المخدرات(OICS ) ، فإن المنتجين الأساسيين لها في القارة الأمريكية (كولومبيا والبيرو وبوليفيا)، أصبحوا يركزون أكثر على السوق الأوروبية بعد تراجع استهلاكها في الولايات المتحدة بنسبة 50%، والذي كان نتيجة السياسات الصارمة المتبعة في أمريكا للحد من تجارة المخدرات. لكن استهلاكها تضاعف ثلاث مرات في أوروبا. وبسب الرقابة الشديدة للدول الأوروبية على الطرق البحرية التقليدية التي تمر عبر المحيط الأطلسي، فإن طريق تجارة المخدرات تحوّل منذ سنة 2000 نحو القارة الإفريقية، خاصة منطقة غرب إفريقيا. لذلك ومنذ سنة 2005 ارتفع حجم المخدرات التي تنقل للمنطقة، حيث بلغ حجم المخدرات (الكوكايين) الذي يمر على إفريقيا نحو أوروبا يتراوح ما بين ثلث وربع ¼ حجم المخدرات التي تدخل إلى أوروبا، وما ساعد في ذلك أن المناطق الواقعة مابين موريتانيا ونيجيريا تجمع عدّة عوامل تسهّل من انتشار الجريمة المنظمة.[15] كما أن هناك أسباب أخرى أدت إلى تحول طريق هذه التجارة واتجاهها نحو غرب إفريقيا، منها التحول الجيواقتصادي دوليا لهذا المنتوج، وان كانت الدول المنتجة له في أمريكا اللاتينية هي ثلاث المذكورة سابقا إلا أن الدول المستهلكة لها عديدة وتشكل ثلاث محاور هي أمريكا الشمالية(41% في 2008)، أوروبا(26%) والمثلث الجنوبي (20 %).

ونظرا لارتفاع أسعارها في أوروبا نوعا ما مقارنة بأمريكا وانخفاض أسعار التجزئة في أمريكا الشمالية في السنوات الأخيرة، ولسيطرة بعض الكارتلات(المكسيك) على طريق العبور نحو أمريكا الشمالية فإن الكارتلات الأخرى(كولومبيا)حوّلت اهتمامها واتجهت نحو أوروبا لارتفاع استهلاك المخدرات فيها منذ نهاية التسعينيات، يضاف إلى هذا السبب الذي أدى إلى دخول المخدرات إلى منطقة غرب إفريقيا سبب آخر مرتبط بطرق العبور، فطريق أمريكا اللاتينية-غرب إفريقيا-أوروبا ليس المعبر الوحيد للمخدرات لكنه يبقى الأكثر أمنا مقارنة بالمعابر التقليدية، التي عرفت تشديدا للرقابة فيها من أمريكيا و أوروبيا. ولهذا زاد الاهتمام بالطريق المار على غرب إفريقيا، عبر الطريق البري مرورا عبر موريتانيا-الصحراء الغربية-المغرب/غينيا-كونا كري-مالي-الجزائر/خليج غانا-النيجر-الجزائر أو ليبيا. (إضافة إلى معبرها الثاني المار من البحر الأحمر لتنتهي بليبيا أو مصر نحو البلقان). أو عبر الطريق البحري انطلاقا من موانئ إفريقيا الغربية نحو أوروبا مباشرة، أو بتحويل السلعة لإحدى سفن موانئ دول شمال إفريقيا. يضاف لها الطرق جوية التي تكون بنقلها بطريقة غير مباشرة حيث يتم توجيهها نحو إحدى مطارات دول شمال إفريقيا( الدار البيضاء وطرابلس).[16]

بذلك أصبحت تجارة المخدرات تأخذ طريقا لها عبر منطقة الساحل، حيث كانت تمر بطريقة غير شرعية انطلاقا من الجزائر وليبيا، وتحوّلت منذ سنوات 2000 للمرور عبر منطقة الساحل باتجاه أوروبا وأصبحت لا تنقل فقط المهاجرين غير الشرعيين عبر الطرق البرية التقليدية بل تنقل معهم الكوكايين

والهيروين القادمة من أمريكا الجنوبية لتمر عبر نيجيريا وغينيا. ويعود أمر توسعها لشبكة تجارة المخدرات التي ظهرت وتوسّعت في منطقة غرب إفريقيا، وكذلك لخبرة ناقلي المخدرات وحساسية الأوضاع في المنطقة في حد ذاتها. وتحوّلت بذلك خريطة هذه التجارة لصالح كارتل أمريكا الجنوبية لنجاح الولايات المتحدة في محاربتها المخدرات، وأصبح مالي منذ سنة 2000 منطقة توسعت فيها التجارة غير الشرعية.[17]

أدى الربيع العربي إلى بعض من التحولات على مستوى هذه الطرق نحو أوروبا، وإن بقي طريق التجارة التقليدي للقنب من المغرب إلى أوروبا عبر اسبانيا، بالرغم من الرقابة، لا يزال ناشطا، لكن نتائج الربيع العربي أدت إلى إضعاف حركة هذه التجارة على طريق الساحل- شمال مالي-ليبيا-مصر، ويعود ذلك لتواجد القوات الفرنسية والإفريقية أوهي قوات عملية التدخل الفرنسي في شمال مالي(عملية سرفال Serval) منذ بداية سنة2013. ما أدى الأمر بتجار القنب من المغرب وموريتانيا إلى اتخاذ طريق آخر عبر البحر المتوسط نحو سوق الشرق وشمال المتوسط.[18]خاصة وأن دول أوروبا المتواجدة بموازاة هذا الطريق(اليونان البلقان، دول حوض الدانوب) تعد الأكثر ضعفا في القارة الأوروبية لما تسببته الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، لذلك لم تعد بإمكانها تمويل عمليات الرقابة على سواحلها. وهذا بالرغم من وجود وكالة Frontex لمساعدة دول الاتحاد الأوروبي لحماية سواحلها لكن تبقى ميزانيتها محدودة، كما أنها غير مخصصة لمحاربة تجارة المخدرات بل في محاربة الهجرة غير الشرعية.[19]

لذلك أصبحت منطقة غرب إفريقيا منطقة عبور أساسية لتنظيمات تجارة المخدرات(DTOs) لأمريكا اللاتينية والتي تنقلها نحو أوروبا الغربية. [20]

وحسب الإحصائيات حوالي 240 طن من الكوكايين و820 طن من الهيروبين يتم ترويجها في العالم مرورا بهذه المنطقة[21]ما جعل هيئة محاربة المخدرات والجريمة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (UNODC) والجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (ECOWAS) تعمل على التحسيس بخطر المسألة والدعوة للعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها. [22]

وتفوق المداخيل التي تحققها هذه التجارة ميزانيات بعض الدول فهي تعد اقتصاد منعش لممارسيها،مما يجعل من مسألة صرفهم عنها أمر صعب ولهذا السبب فهي تجذب الراغبين في الأرباح،فحسب معطيات سنة 2011 فإنها حققت مداخيل تفوق الدخل الوطني الخام لبعض الدول فمثلا تجارة الأدوية ضد داء الملاريا تحقق 438 مليون يورو وهذا يفوق الدخل الوطني الخام لغينيا بيساو، في حين تجارة التبغ تحقق 775 مليون يورو وتفوق بذلك الدخل الوطني الخام لغامبيا، أما تجارة الكوكايين، والتي هي التجارة غير الشرعية الأكثر ربحا، فحققت ما قدره 1000 مليون يورو والذي يفوق الدخل الوطني الخام لسيراليون.[23] وللمداخيل التي تدرها توسع نشاطها، فمثلا كيلوغرام من الحشيش تم بيعه بـ 800 يورو في المغرب و بـ 4000 يورو عند عبوره للبحر الأحمر. [24] ولهذا توسع نشاطها بشكل واسع خاصة في منطقة الساحل ليصل حجمها لما نسبته 20 %من التجارة غير الشرعية الأمريكية نحو أوروبا المقدرة بـ 5000 دولار للكلغرام الواحد.[25] فلهذا السبب تجد هذه التجارة إقبالا كبيرا عليها.

وأدت التجارات غير الشرعية والتي خاصة تجارة المخدرات إلى توسّع نشاط تبييض الأموال ولقد شكل نشاطها المالي أرقاما مرتفعة، فحسب إحصائيات سنة 2000 مثلا بلغت مابين 80 و1500 مليار دولار سنويا. والتي مصدرها الأساسي تجارة المخدرات، و نسبة مساهمة هذه الأخيرة في عملية تبييض الأموال مابين 50% و80 %، وهي جريمة عابرة للدول. ولتفشيها وتزايد انتشارها بشكل ملفت للانتباه يستدعي مشاركة دولية فعلية من أجل القضاء عليها وإلا على الأقل الحد من أخطارها عالميا. ولقد توسّعت عمليات تبييض الأموال مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور الإرهاب الدولي وعلى رأسه تنظيم القاعدة. وأخذ المجتمع الدولي منذ مطلع التسعينات يقتنع بضرورة محاربة الظاهرة وهو ما أكده في في أعقاب قمة مجلس أوروبا المنعقد سنة 1990. بقيادة أوروبا وأمريكا لتوحد جهودها لمحاربتها.[26]

فما زاد من تعقيد الأمر تورط الجماعات الإرهابية فيها واستعمالها لمداخيلها في تموين جهادها، فحسب تقارير الأمنية التي أعدتها السلطات الجزائرية فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متورّط في تجارة المخدرات وتهريبها من المغرب، ويقوم بتوزيعها في الأراضي الجزائرية، فحسب المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات تصل نسبتها الى75%، وحسب التقديرات الرسمية للجزائر فإن عائدات تجارة المخدرات والأسلحة، والتي تموّل الإرهاب في الساحل والصحراء، تتجاوز100 مليون يورو، يضاف إليها الفديات التي تطلب أثناء عمليات خطف الأجانب والتي تتجاوز 50 مليون يورو، حسب ما عرضته الجزائر في اجتماع الأمم المتحدة الثاني المنعقد في نيويورك 2011 حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب.[27]

كما ساهم انهيار النظام الليبي من تعقد الأمور في كل المنطقة، حيث سقطت أسلحة النظام الليبي بين أيدي المتمردين والجماعات الإرهابية والناشطين في التجارات المحضورة في منطقة الساحل، في إطار غياب الدولة في المنطقة، الأمر الذي أدى ذلك إلى زيادة العبء على الجزائر والتي أصبحت تركز معظم قواتها على حدودها المهددة، التي يبلغ طولها مع مالي 1376 كلم، ومع ليبيا 982 كلم، ومع النيجر956 كلم ، ومع تونس 965 كلم أي بمجموع 4279 كلم من الحدود التي ينبغي مراقبتها، وتعتبر حدودها مع مالي وليبيا الأكثر تهديدا.خاصة وأن الجماعة الإرهابية التي قادت هجوم منطقة تيقنتورين كانت قادمة من تلك الحدود.[28]ولهذا وجّهت الجزائر نحو المنطقة ما يفوق 20 ألف جندي من قواتها لحماية الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية على مدار الساعة، مدعّمة بتغطية جوية وفي إطار تعاون مع أوروبا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[29]

لكن ليست الجماعات الإرهابية المتورط الوحيد فيها فالطريق الذي تأخذه عملية نقل المخدرات نحو دول الجوار، تمر على الحدود لتدخل دولا أخرى، يعبر ذلك عن تورط بعض من عناصر الأمن على الحدود. كما أنه استعمال ناقلي المخدرات للطرق المعبدة لنقل بضاعتهم ومرورهم على عدّة نقاط تفتيش (في المغرب موريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر) دون مشكلة يوضح تورط قوات الأمن في تلك الدول في هذه التجارات. بالرغم من تمكن أمن بعض من هذه الدول من حجز كميات منها.[30]

وهذا يعبر عن وجود علاقات من خلال التجارات الممنوعة بين الجماعات المسلّحة والجماعات الإجرامية العابرة للأوطان وأطراف فاسدة من أجهزة الدولة مما يوحي بوجودي انحراف لسيادة الدولة لكن ليس من خلال وحدوية الدولة وإنما يتم من خلال استغلال عملاء اجتماعيين لهذه السيادة، فمثلا يتم نقل الكوكايين الآتي من كولومبيا عبر فنزويلا ويوزع على دول إفريقيا الغربية لنقله إلى أوروبا والشرق الأوسط عبر الفضاء الصحراوي-الساحلي من خلال قوافل تحميها جماعات إرهابية التي تتولى ذلك من أجل تمويل نفسها، لكن الرشوة التي يتم الاعتماد عليها لتمريرها تعبر عن تقليص لسيادة الدولة الرسمية والشكلية، حيث يجعل الأمر يبدو وكأن هذه المبادلات تتم بحماية الدول بسبب تواطؤ بعض موظفيها فيها.[31]

بل وتقيم قبائل المنطقة المتورطة في هذه التجارة، لتسهيل نقلها، علاقات مع قبائل أخرى من دول الجوار في منطقة الساحل فمثلا بعض من القبائل في موريتانيا(المور) المتورطة في هذه المسألة تربطها روابط صداقة بل وروابط عائلية(المصاهرة) مع قبائل من شمال مالي(الطوارق) والنيجر والمتورطة بدورها في هذه الجرائم، وهذا ما يسهّل من عملية نقلها برا، لهذا في نهاية سنوات 2000 ارتفع حجم المخدرات التي تنقل عبر هذه المنطقة.[32]ولقد تكوّنت بذلك جماعات معروفة من المافيا الإفريقية المحلية لنقل المخدرات، وأكثرها ارتباطا بقضايا تجارة المخدرات في أوروبا وغرب إفريقيا المافيا النيجيرية، المرتبطة بتجار المخدرات من أمريكا اللاتينية المقيمين في غرب إفريقيا، وكذا النيجيريين المقيمين في البرازيل، وهم عادة من أصول إحدى أكبر الجماعات الاثنية جنوب شرق نيجيريا(إغبو)،إلى جانبهم مجموعة معتبرة من مجرمي المخدرات من غانا، ويضاف إليهم لبنانيين وسوريين مقيمين في غرب إفريقيا، وبعض من السكان المحليين من ماليين من المور والعرب والطوارق وكذلك من الصحراويين كما

كشفته تحقيقات قضية طائرة البوييغ في شمال مالي سنة 2011، والذين لا يتخصصون في تجارة الكوكايين فقط(بل والحشيش والتبغ)، وهؤلاء لهم شبكة تمتد من الصحراء الغربية إلى غاوو في مالي.[33] يضاف لهم بارونات الحشيش المغاربة والجزائريين والذين على رأسها شبكة قائمة في وهران مع أخرى قائمة في المغرب واللتان تقومان بنقله نحو أوروبا الشرقية والشرق الأدنى والأوسط في حين جزء منه يبقى للاستهلاك المحلي(الجزائر والمغرب). [34]

بل وترتبط هذه التجارة بفئات في النظام أي تورط الطبقة السياسية فيها، والأمر الذي يزيد من تعقيد المسألة هو أن هذه التجارة تزيد من الاقتصاد الريعي ما جعل الطبقة السياسية التي تسعى إلى الاستفادة من مداخيل هذه التجارة لا تهتم بوضع سياسات اقتصادية فعالة، وللأرباح التي تحققها خلقت منافسة على المستويين الاقتصادي والسياسي بين رجال الأعمال حيث تحول العديد من الفاعلين الاقتصاديين عن القطاعات الاقتصادية الأخرى ليتجهوا نحو هذه التجارة المربحة. كما أن النظام في حدّ ذاته لا يعمل أصلا على محاربة هذه التجارة بل يشجعها لما تدرّه من مداخيل تعوّض عجز الاقتصاد، وحسب الباحث الفرنسي حول منطقة الساحل **سيمون جوليان** Simon Julien، فإن يرى أن النظام الموريتاني يشجع هذه التجارة، لأنها تساعده في مواجهة الضغوط على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية، وظهر ذلك حسبه في خطاب الرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيد أحمد الطايع (1984-2005) والذي ألقاه في بداية سنة 2000، أنه لما كان يشجع الموريتانيين على إدخال المال إلى موريتانيا، يؤوّل ذلك على أنه يلمح على أن الدولة غير مهتمة بمصادر هذا المال، لحاجتها الماسة إليه.[35] نفس الأمر ينطبق على دول الجوار الأخرى في غرب إفريقيا، حيث تشير التقارير التي تقدّم حول المسألة، إلى مساهمة عناصر الأمن بشكل كبير في عبور المخدرات، بل يتورط فيها شخصيات مرموقة في الجيش والطبقة السياسية ( غينيا بيساو وغينيا كناكري)، ويستدل البعض بأن التوتر الذي عرفته حركة نقل المخدرات وتعويضها بالنقل الجوي كان سببه رحيل قائد الأركان العامة للبحرية في غينيا بيساو(جوزي أمريكو بيبو ناتشوتوJosé Americo Bubo Natchuto) سنة 2008. وهو ما أثبتته أن التحقيقات التي أجريت سنة 2010 والتي أدت إلى القبض على مسئولين سامين في الشرطة وقائد البحرية، ونائب قيادة الأركان العامة ووزير الصيد البحري والمسئول عن مكافحة المخدرات.[36]

كل ما سبق جعل من منطقة غرب إفريقيا كمنطقة عبور أساسية لتنظيمات تجارة المخدرات(DTOs) التابعة لأمريكا اللاتينية والتي تنقلها نحو أوروبا الغربية. هذا ما أدى بهيئة محاربة المخدرات والجريمة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (UNODC) والجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (ECOWAS) تعمل على التحسيس بخطر المسألة والدعوة للعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها. فهذه التجارة تعتبر من نتائج السلبية للعولمة التي فتحت الطريق للتجارة الحرّة والتنمية الاقتصادية والتي أعطت الفرصة للجريمة وللفواعل غير الدولة لتنمية أموالها وتعزيز مكانتها عن طريق التسويق غير الشرعي والذي كان موجودا من قبل أو خلقته بنفسها.[37]

**ثالثا: جهود الجزائر لمواجهة تجارة المخدرات**

يحدد القادة السياسيون السياسة الأمنية لدولتهم ببعديها الداخلي والخارجي ولهذا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، وما يلاحظ هو تأثير العقيدة الأمنية على تعريف المصالح الجيوسياسية للدولة وتحديد الأولويات منها، وهي تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها. وهي تعني ما يمنح الفاعلين الأمنيين في الدولة إطارا نظريا متناسقا للأفكار والذي يساعدها على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي. [38]

تقوم السياسة الأمنية الجزائرية على مبدأها العام في سياستها الخارجية القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول الساحل الإفريقي التي تربطها بها التاريخ والجغرافيا. فالجزائر

مقتنعة بأن التدخل الأجنبي يغذي الأزمات دون حلها، فالتدخل بالنسبة لها في شؤون الدول الداخلية هو نوع جديد من أنواع الاستعمار.[39]

لكن ذلك لم يمنع الجزائر بالقيام بمجهودات من أجل إيجاد حلول من أجل القضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لأنها وإن كانت تتغذى من المشاكل الداخلية لدول الجوار إلا أنها تهددها في حدودها، ولقد أخذت الجزائر على عاتقها القيام بمجهودات لمواجهة هذه الجريمة من خلال :

**الجهود الدولية:**

اهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية من خلال عملها على تفعيل آليات الاتحاد الإفريقي من أجل الدفاع عن انشغالات القارة الإفريقية وهذا في المحافل الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة وعلى مستوى مجلس الأمن بدعم من جنوب إفريقيا،خاصة مع الظروف والاضطرابات التي تعاني منها القارة،وأخذت الجزائر في دبلوماسيتها في التركيز على منطقة الساحل على الخصوص في إطار ما تعانيه من أزمة سياسية وأمنية،ولهذا احتضنت اجتماعا رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا،حيث جدّد من خلاله مطالبة الأمم المتحدة بتخصيص مجلسين إفريقيين دائمين على مستوى مجلس الأمن وهذا لكون أن 60 % من محتوى جدول أعمال المجلس مرتبط بنزاعات وأزمات تمس أساسا القارة الإفريقية.وتبق الجزائر في نفس مسارها الداعي إلى حل مختلف القضايا من خلال الحلول السلمية وعدم التدخل في شؤون الدول ودعم القضايا العادلة،ومحاربة الإرهاب.لكن ذلك يبق صعب في إطار وجود لاعبين دوليين لهم مصالح في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ويضاف إليها حتى الصين.مثل الأزمة الأمنية في منطقة الساحل وشمال مالي حيث سعت الجزائر إلى التوصل إلى حل سلمي بين الأطراف من خلال عقد لقاءات تصر فيها على الحلول السلمية ومكافحة الإرهاب وتجريم دفع الفدية للإرهابيين والتركيز على المفهوم الواسع للأمن وتكريس التنمية الإقليمية الواسعة التي تضمن الأمن والاستقرار الدائمين.[40]

الجهود الإقليمية:

- **تبني الجزائر لفكرة تأسيس الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا** nepad سنة 2002.[41]وتعد طرحا إفريقيا يقوم على أساس إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تهتم بالمصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة بما فيها الساحل الإفريقي، وتعد خطة عمل مفصلة لإخراج القارة من الفقر والتهميش اللذان تعاني منهما، بإقامة الحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق السلم والأمن لتجسيد تلك الشراكة عن طريق المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس الاعتماد على المعونة فقط. اعتبرها الخبراء خطة مارشال القارة الإفريقية، حيث تضمنت عدّة قطاعات أساسية، تتولى كل دولة من الدول المؤسسة مسؤولية حسب التخصص. وبادرت الجزائر بإنشاء الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، كجهاز للنيباد، في 23 نوفمبر 2004 في قمة الجزائر، وهذا مع تزويدها بآليات يتم الإنفاق عليها إفريقيا ومن دون أي دعم خارجي[42]. تهدف المبادرة إلى تنمية القارة الإفريقية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف حدّدت مدتها بسنة 2015، لمعالجة مشاكل القارة بما فيها منطقة الساحل الإفريقي ويكون ذلك بربط التنمية المستدامة، اقتصاديا واجتماعيا، بالتنمية السياسية من خلال بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد وحقوق الإنسان مما سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن وبيئة آمنة للإنسان في إفريقيا خاصة في منطقة الساحل لإفريقي.[43]
- **الندوة التنسيقية لدول الساحل الإفريقي**: والتي عقدت في الجزائر يوم 16 مارس 2010 لدول منطقة الساحل الإفريقي، والتي شارك فيها وزراء الخارجية وممثلين من الجزائر، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر والتشاد، لبحث الوضع الأمني بالمنطقة، وضرورة تكثيف الجهود لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات بما فيها تجارة المخدرات والتي تعرقل التنمية في المنطقة. وكان للجزائر دور كبير في عقدها لضمان استقرار المنطقة وطبقا لقواعد

حسن الجوار والتضامن وللالتزام بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. ولقد تم ضبط عمل الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال:

- تقييم شامل للوضع الأمني في المنطقة.
- تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي لحفظ السلم والأمن وبناء التنمية والاهتمام بالمواطن كمحور لبنائها.
- تنفيذ برامج تنمية مستدامة لتحسين ظروف السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي(الشباب).
- التذكير بضرورة المكافحة الفعالة والشاملة ضد الإرهاب والجريمة المنظمة بكل إصرار.
- وضع آليات واتفاقيات ثنائية لمكافحة التهديدات المضرة باستقرار المنطقة.
- ترقية تعاون إقليمي مهيكل وتدعيم المساعي والمبادرات الدولية.[44]

- عقد عدة اجتماعات في نهاية سبتمبر 2011 لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر لوضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، واجتماع وزاري في أوت 2012 في عاصمة النيجر(نيامي) لوضع إستراتيجية شاملة للأمن والتنمية ولمكافحة كل أنواع الجرائم (بما فيها تجارة المخدرات) في منطقة الساحل الإفريقي.[45]
- دعم الدول الإفريقية من خلال إلغاء الجزائر لديون بعض الدول الإفريقية: حيث في سنة 2013 عفت الجزائر عن ديون مجموعة من الدول الإفريقية، 14 منها دول منطقة الساحل التي تقدّر بـ902 مليون دولار، و30 مليون دولار لـ 10 دولة أفريقية أخرى سنة 2012.[46]
- تقديم مساعدات مالية لدعم التنمية لبعض من دول الساحل الإفريقي: حيث قدمت الجزائر عدة مساعدات مالية للدول الفقيرة والتي تعاني من ظروفها الاقتصادية أو الاجتماعية أو المناخية الحساسة مثل مالي وموريتانيا، قدرت سنة 2010 بـ10 ملايين دولار. [47]
- اتخذت الهيئات الأمنية (منها وزارة الدفاع) احتياطاتها لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر 60000 جندي في حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي في ماي 2013.[48]

**الخاتمة:**

ما توصلنا إليه خلال هذه الدراسة هو أن تجارة المخدرات قد توسعت في منطقة الساحل الإفريقي ولقد وجدت طريقا لها في المنطقة بسبب الأوضاع والصراعات والأزمات التي تعاني منها أمام ضعف دولها في تأمين حدودها، كما أن أهمية المنطقة الجيوإستراتيجية وثرواتها الطاقوية ساهمت في الإبقاء على وضعها ذلك. وهو ما استثمرت فيه منظمات تجارة المخدرات من أمريكا اللاتينية لجعلها طريقا لها نحو أوروبا والشرق الأوسط، إلى جانب شبكات تجارة المخدرات المغربية والجزائرية. ويتم التسهيل لتلك التجارات بالتواطؤ من الأمن والسياسيين من منطقة دول الساحل والدول المحيطة بها.

وما زاد من حدة المسألة انتشار الإرهاب في المنطقة الذي أصبح متورط في هذه التجارات من أجل تمويل عملياته ونشاطه في المنطقة. ورغم الجهود الدولية والإقليمية التي انخرطت فيها الجزائر إلا أنها تبقى محدودة لتركيز الجهود على محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية على حساب محاربة توسع نشاط تجارة المخدرات.

وما نوصي به هو:

- ضرورة تكثيف الجهود من أجل خلق سبل التنمية في المنطقة من أجل القضاء على هذه التجارة، لأن أسباب إقدام سكان المنطقة على هذه التجارات يعود للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- التعاون الدولي على محاربة هذه التجارة أمر ضروري، كون المنطقة تفتقر للإمكانيات اللازمة لذلك.

---

(1) جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد 19، ديسمبر 2014، ص 333.

(2) سمير قلاع الضروس،" مناطق الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا دراسة إستراتيجية"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 6، عدد2، جوان 2020، ص 343.

(3) جميلة علاق، **المرجع السابق الذكر**، ص 334.

(4) سمير قلاع الضروس، **المرجع السابق الذكر**، ص 343، 344.

(5) جميلة علاق، **المرجع السابق الذكر**، ص 334.

(6) محمد مجدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب والانعكاسات"، **دراسات إستراتيجية**، عدد 23، د س ن، ص 97، 98.

(7) جميلة علاق، **المرجع السابق الذكر**، ص 333.

(8) Philippe Hugon **,** «Enjeux africains de sécurité : Grands Lacs, Corne de l'Afrique et Sahel » , **Défense Nationale**, revue mensuelle Française, n° 758, Mars 2013 ,pp 55,56.

(9) محمد مجدان **المرجع السابق الذكر**، ص 98، 99.

(10) **المرجع نفسه**، ص 96.

(11) **المرجع نفسه**، ص 95، 96.

(12) **المرجع نفسه**، ص 94، 95.

(13) Simon Julien, « le sahel comme espace de transit de stupéfiants, acteurs et conséquences politiques », **Revue Hérodote** , N° 142, 2011, p 132.

(14) Ashley Neese Bybee, « The twenty-first century expansion of the transnational drug trade in Africa » in **Journal of international affairs ,** by Columbia University, School of international and public affairs ,USA,vol66,n°1, winter 2012,pp 69,70 .

(15) « L'Afrique de l'ouest : Carrefour mondial de la drogue» , **Revue CARTO Le monde en cartes.** Revue française bimensuelle, N° 11, mai- juin 2012,p 48

(16) Simon Julien, **op.cit** ,pp 130-132.

(17) Frédéric Deycard**,** « Une région à l'importance internationale croissante » Dossier Le Sahel en crises, in **Questions Internationales**, Revue Française, n° 58, nov.-déc 2012, **op.cit**, p p 12,13.

(18) Laurent Magord « Contre les trafics de cannabis en Méditerranée : une Task Force européenne ? » in **Défense Nationale** ,revue Française , n°768. Mars 2014. p 54.

(19) **Ibid**, p 55.

(20) Ashley Neese Bybee, **op.cit**,, pp 69,70 .

(21) محمد مجدان، **المرجع السابق الذكر**، ص 94، 95.

(22) Ashley Neese Bybee, **op.cit**,, pp 69,70 .

(23) François Javier Casas , « Fragilités et complexité du nouveau contexte de sécurité en Afrique de l'ouest » in **Défense Nationale** , revue française mensuelle, n°769. Avril 2014, p 126.

(24) Simon Julien, **op.cit** , p 132.

(25) Philippe Hugon**, op.cit**, pp 55,56.

(26) عبد الوهاب بن خليف،" الاتحاد الأوروبي و رهان التعددية القطبية"، **مجلة فكر ومجتمع**، عدد 8، أفريل 2011. ص 117.

(27) أنور مالك، **المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر**، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011، ص 187-189.

(28) Abderrahmane Mebtoul, « La sécurité de l'Algérie face aux enjeux géostratégiques en Afrique du nord » in **http://www.lematindz.net/news/15339-la-securite-de-lalgerie-face-aux-enjeux-geostrategiques-en-afrique-du-nord.html** .

(29) i**dem** .

(30) Simon Julien, **op.cit**, p 129.

(31) سليم شنة، "الدولة في العلاقات العابرة للأوطان حالة الفضاء الصحراوي-الساحلي" ترجمة سناء بوزيدة .في مشرق مغرب صحراء ساحل المعطى الاستراتيجي الجديد ،**مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي** ، العدد 31، دورية جزائرية، سبتمبر2012- مارس 2013، ص 56-58.

(32) Simon Julien, **op. cit**, pp 127-129.

(33) **Ibid**, pp 135,136.

([34]) Simon Julien **, op.cit,** p p 131.
[(35)] **Ibid**. pp139, 140.
[36()] Simon Julien, **op.cit**, p 137.
[(37)] Ashley Neese Bybee, **op.cit**, pp 69,70 .
[(38)] قوي بوحنية، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي " تقرير مركز الجزيرة للدراسات 3 جويلية 2012. من الموقع **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html** .
[(39)] وهيبة دالع، "السياسة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، عدد23، د س ن، ص 95.
[(40)] خلاف م " الدبلوماسية الجزائرية تجابه تحديات محيطها الجيوسياسي :دحض للأخطار والتدخلات الخارجية"، في المساء الصادر يوم 30 ديسمبر 2013 من الموقع **http://www.djazairess.com/elmassa/79770.htm**
[(41)] علاء الدين بن دهقان الأزهري، غزلان فليج ،"أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، المجلد 2 ، العدد 2، ماي 2020، ص 289.
[(42)] وهيبة دالع ،" المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي- النيباد كآلية للتنمية الشاملة-"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، عدد 18، جانفي 2013. ص 51-53.
[(43)] **المرجع نفسه**، ص 53.
[(44)] عادل زقاغ ، صفيان منصوري، " أمن منطقة الساحل الإفريقي ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، عدد 6، جانفي 2014، ص 68، 69.
[(45)] وهيبة دالع، "السياسة الجزائرية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المرجع السابق الذكر**، ص 101.
[(46)] Salim Chena, « Le Sahara et le Sahel dans la politique Algérienne , territoires menacés espaces menaçants » , **op.cit** ,P142.
[(47)] عادل زقاغ ، صفيان منصوري، **المرجع السابق الذكر**، ص75.
[(48)] قوي بوحنية، " الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي " ، ديسمبر 2014، من الرابط https://studies.aljazeera.net/en/node/3778